العدد (4078) السنة الخامسة عشرة - الاثنين (4) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

لجنة مشتركة تقيّم عمل 35 مسؤولاً رقابيّاً قبل البتّ بالإلغاء

الحكومة تعارض أستبدال مكاتب المفتّشين بالادّعاء العام

نـوّاب يتّـهـمـون مسـؤولـين تـنـفـيـذيـين بـالـوقـوف وراء مشـروع الـقـانـون

□ بغداد / محمد صباح

مؤتمر صحفي لرئيس النزاهة مع عدد من المفتشين العاميين

رغم تصويت مجلس النواب "المبدئي" على إلغاء مكاتب ٣٥ مفتشاً عاماً يراقبون أداء الوزارات والهيئات، إلا أن هذا التصويت يصطدم برفض الحكومة ولجنة النزاهة البرلمانية.

وكلفت لجنة مشتركة من النزاهة البرلمانية وهيئة النزاهة لتقييم عمل كل المفتشين العموميين قبل إلغاء المفتشين.

ويتحدث نواب عن وجود أعداد كبيرة من الموظفين في مكاتب المفتشين تصل في بعض الوزارات إلى ٢٠٠٠ موظف، ويتفاوت عدد موظفي مكتب المفتش العام حسب أهمية الوزارة أو الهيئة المعنيين بمراقبتها.

وكان مجلس النواب قد صوت، الأسبوع الماضي، على قبول مقترح لإلغاء مكاتب المفتشين العموميين المقدم من قبل اللجنة القانونية. وينص المقترح على إعادة المفتشين العموميين كافة الى دوائرهم ومناصبهم السابقة، وتحويل ممتلكات وأرشيف مكاتب المفتشين الى دائرة المدعي العام الإداري.

ويقول رئيس لجنة النزاهة البرلمانية طلال الزوبعي ان "معظم مخرجات هيئة النزاهة واستجوابات أعضاء مجلس النواب للمسؤولين التنفيذيين، تمت بالاعتماد على مكاتب المفتشين العموميين"، محذراً من أنّ "إلغاء المفتشين سيتسبب بخلل في أحد أذرع الرقابة".

ويتحدث الزوبعي، خلال تصريح لـ(المدى)، عن خشية معظم الوزراء من عمل بعض المفتشين العموميين ويعتبرونهم حلقة زائدة لأنهم يراقبون أعمالهم، لافتاً إلى أن "عدد المفتشين العموميين في كل مؤسسات الدولة العراقية يفوق الـ٢٨ مفتشاً".

وكان النائب عن كتلة بدر محمد كون قد قدم مقترح قانون إلغاء المفتشين العموميين إلى اللجنة القانونية بعد ما قام بجمع تواقيع أكثر من ١٠٠ نائب من مختلف الكتل البرلمانية.

ويوضح رئيس لجنة النزاهة أن "تعيين المفتشين العموميين يتم عن طريق رفع أسماء من قبل هيئة النزاهة ثم يتم التصويت عليهم من قبل مجلس الوزراء".

معرباً عن اعتراضه بشأن "آلية التعيينات كون أن بعض المفتشين لا يفقه في القانون ولا يمتلك الاختصاص".

وحول إمكانية استبدال مكاتب المفتشين بالادعاء العام، يقول الزوبعي إن "القضاء وحده لا يفي بالمهمة، لأنه سلطة مستقلة وتدخله يتعارض مع نصوص الدستور التي تؤكد على الفصل بين السلطات".

ويؤكد أن "المفتشين العموميين سلطة رقابية مهمة مكملة لهيئة النزاهة وديوان الرقابة". ويضيف رئيس لجنة النزاهة "هناك لجنة شكلت لتقييم عمل مكاتب المفتشين العموميين مكونة من هيئة النزاهة ولجنة النزاهة البرلمانية، ستبدأ عملها بعد الانتهاء من العطلة التشريعية". وأشار إلى أن "الحكومة أبلغت لجنة النزاهة، عن طريق ممثلها في البرلمان، رفضها إلغاء مكاتب المفتشين".

ويتكون مكتب المفتش العام في كل وزارة من عدة أقسام، منها قسم التدقيق، والتحقيق، والرقابة، والتحري، والتفتيش، والتقييم، والإدارة العامة، والحسابات، والمالية، ومكتب المفتش العام إضافة إلى السكرتارية والإداريين والفنيين.

ويصل الراتب الشهري للمفتش العام إلى أقل من ستة ملايين دينار، مع تخصيص ١٢ عنصر حماية، بالاضافة الى موكب يتكون من ٨ سيارات. ويتجاوز عدد كوادر المفتشين العموميين في بعض الوزارات إلى اكثر من ٢٠٠٠ موظف، والبعض الآخر يصل إلى ٦٥٠ موظفاً بحسب أهمية الوزارة.

وتقوم مكاتب المفتشين العموميين، بحسب القانون النافذ، بفحص ومراجعة كل سجلات الوزارة بغية توافر النزاهة والشفافية والكفاءة ورفع تقاريرها إلى الوزير وهو ما يشكل عليه البعض في كيفية مصادقة الوزير على تقارير تؤكد فساده.على الصعيد ذاته، يؤكد النائب عقيل الزبيدي، عضو لجنة النزاهة، أنّ "إلغاء مكاتب المفتشين العموميين أثير في الأروقة السياسية قبل عام من الآن".

وأشار إلى "وجود شخصيات تنفيذية دفعت الى إلغاء هذه المكاتب ،لأنها تتضايق من أعمالها الرقابية".

وأضاف الزبيدي، في حديث لـ(المدى) أمس، "هناك جهات سياسية وشخصيات تدفع باتجاه إلغاء المفتشين العموميين"، مشيراً الى أن "بعض هذه المكاتب لا تعمل بشكل صحيح ، وتعتمد المجاملات في كثير من الامور التي تخص بعض الوزراء".

ويشير عضو لجنة النزاهة إلى "الصمت البرلماني الذي رافق طرح مقترح إلغاء مكاتب المفتشين العموميين في مجلس النواب بعدما صوّت النواب بالإجماع على هذا القانون، باستثناء لجنة النزاهة البرلمانية التي دعت إلى إصلاح هذه المكاتب وليس إلغاءها".

ويمنح قانون المفتشين العموميين الوزير المعني صلاحية إقالة المفتش من منصبه في حال وجود مبرر للإقالة، كالعمل خلافاً للقانون، أو للواجبات الرسمية أو استخدام المركز وقبول الرشوة.

ويلفت النائب عن كتلة الفضيلة البرلمانية الى أن "العدد الإجمالي للمفتشين العموميين في الوزارات والهيئات المستقلة يصل إلى ما يقارب ٣٥ مفتشاً"، متسائلا بالقول "في حالة إلغاء هذه المكاتب مَن يراقب عمل الوزير؟".

ويؤكد الزبيدي أن "التقارير التي يعدها المفتش العمومي تحتاج إلى مصادقة الوزير المعني، وقد تخضع إلى التعديل والشطب من قبل الوزير"، لافتاً إلى أن "كل مفتش لديه على أقل تقدير ١٠ محققين ومعاونين اثنين إضافة إلى الإداريين والفنيين".

رئيس الجمهوريّة يناقش وضع الأنبار مع محافظها

□ بغداد / المدى

ناقش رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، أمس الأحد، مع محافظ الانبار محمد الحلبوسي الوضع في المحافظة، والعقبات التي تواجه جهود إعادة الإعمار وإعادة النازحين.

وقال بيان لرئاسة الجمهورية إن معصوم "استقبل في قصر السلام ببغداد صباح اليوم (أمس) الأحد ٢٠١٧/١٢/٣ محافظ الانبار محمد الحلبوسي وبحث معه سبل دعم خطط عودة النازحين وإعادة الإعمار في المحافظة".

وأكد معصوم، بحسب البيان، "اهتمامه بحشد جميع الجهود الوطنية والدولية للشروع بإعادة إعمار المحافظة واستكمال عملية عودة النازحين من أبنائها الى مناطقهم ومنازلهم بما يضمن حياة كريمة لهم". وأشاد بدورهم البطولي في دحر عصابات داعش.

وطالب رئيس الجمهورية "بضرورة تضافر جهود جميع المؤسسات الحكومية ذات الصلة لإطلاق المخصصات المالية المرصودة لهذا الغرض واستقطاب المساعدات الدولية، فضلاً عن وضع خطط كفيلة بتطوير البنى التحتية والزراعة والخدمات والمؤسسات الإنتاجية".

بدوره استعرض الحلبوسي احتياجات المحافظة والمشاكل التي يعانيها السكان. وأكد "الحاجة الى استنفار أقصى الجهود خدمة لأبناء المحافظة".

حزبا المالكي والنجيفي يحتفظان بـ"الحقّ القانوني"

النزاهة والادّعاء العام ينفيان إحالة نوّاب معصوم إلى القضاء

كذّبت هيئة النزاهة والادعاء العام، أمس الأحد، معلومات تحدثت عن إحالة نواب رئيس الجمهورية إلى القضاء بدعوى الكسب غير المشروع. جاء ذلك، بعد ساعات من نشر صحيفة الصباح، شبه الرسمية، مقابلة مع رئيس هيئة النزاهة حسن الياسري، الذي تحدث عن إحالة نواب رئيس الجمهورية الثلاثة إلى القضاء.

□ بغداد / المدى

وفي وقت لاحق أصدرت هيئة النزاهة بياناً أوضحت فيه ملابسات اللقاء وصححت ما جاء فيه.

وقال بيان الهيئة إن "موضوع إحالة نواب رئيس الجمهورية إلى القضاء بدعوى الكسب غير المشروع نقل خطأً عن جريدة الصباح من لقاء سابق نشرته الجريدة اليوم (أمس)"، مشيراً الى أن "رئيس الهيئة ذكر في سياق اللقاء معلومات عن إصدار قرارات سابقة ورد ذكرها في تقريري الهيئة السنويين لعامي (٢٠١٥/٢٠١٦) المنشورة في وسائل الإعلام وموقع الهيئة الإلكتروني".

وأوضحت هيئة النزاهة أن رئيسها "أشار في اللقاء ذاته إلى أن الهيئة كانت قد قامت بفتح ملف الكسب غير المشروع لأول مرة في العراق نهاية عام ٢٠١٥ وفي عام ٢٠١٦، إذ أسفر فتح هذا الملف عن إحالة نواب رئيس الوزراء السابقين إلى القضاء في وقتها (٢٠١٥/٢٠١٦)، وليس نواب رئيس الجمهورية، كما ادعت عدد من الفضائيات ووسائل الإعلام ومن بينها الصحيفة المصدر – الصباح- خطأً اليوم".

وأضافت الهيئة "في الوقت الذي تنفي فيه ما ادعته تلك الفضائيات ووسائل الإعلام، فإنها تجدد دعوتها إلى توخي الدقة والموضوعية في نقل الأخبار". كما دعت إلى "استقاء الأخبار والمعلومات من مصادرها الرسمية، وعدم الركون إلى المصادر التي لا تُمثل الهيئة رسمياً، مما يُدخل الرأي العام في حالة من التشويش والضبابية".

وأكدت هيئة النزاهة "فتح أبوابها لجميع وسائل الإعلام الوطنية، بغية تبادل المعلومات بشفافية وبدقة عالية بعيداً عن التحريف وعدم الوضوح في نقل الأخبار".

وفي السياق ذاته، نفى مجلس القضاء الأعلى تلقيه أي دعوى تخص نواب رئيس الجمهورية.

وقال القاضي عبد الستار بيرقدار، المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى ، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، "إننا ننفي تلقي القضاء أية دعوى بحق نواب رئيس الجمهورية بحسب ما ذكرته صحيفة الصباح بعددها الصادر اليوم (أمس)الأحد الموافق ٣ كانون الاول ٢٠١٧".

ودعا بيرقدار "وسائل الإعلام والشخصيات السياسية والادارية الى عدم تداول تصريحات غير دقيقة تشكل إساءة للآخرين كون ذلك يشكل جريمة يعاقب عليها القانون"، محذراً من "استغلال اسم القضاء لتحقيق غايات غير مشروعة".

إلى ذلك، ندد حزب الدعوة بالاتهامات التي وجهت لأمينه العام في الخبر الذي نشرته الصحيفة.

وقال المكتب الإعلامي لحزب الدعوة، في بيان اطلعت عليه (المدى) أمس، إنه "يندد ويستنكر بشدة ما ارتكبته صحيفة الصباح العراقية في يوم الاحد ٣ / ١٢ من حماقة الكذب والتزوير بحق أمينه العام المجاهد الأستاذ نوري المالكي من خلال ما نشرته على أوراقها الصفراء من تحريف واضح لحديث السيد رئيس هيئة النزاهة الدكتور حسن الياسري المحترم، ما يشكل إساءة صارخة لرمز وطني كبير وشخصية إسلامية عرفت بالجهاد وخدمة العراق، وحاربت الفساد والفاسدين".

وأضاف حزب الدعوة إن "ما قامت به الصحيفة يعد خرقاً لمبادئ العمل الصحفي المهني المحايد. لذا نحذر هذه الصحيفة وسائر وسائل الإعلام الأخرى من مثل هذه التصرفات الدنيئة في خلط الاوراق وتعميق الخلافات والصراعات في الساحة العراقية".

وأكد حزب الدعوة انه "يحتفظ بحقه في مقاضاة كل من يتطاول على رموزه وشخوصه المجاهدة".

إلى ذلك، طالب حزب متحدون الذي يترأسه أسامة النجيفي، بالتحقيق في ما نشر.

وقال زهير حازم، المتحدث الرسمي باسم حزب العراق متحدون، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، "من المؤسف حقا أن تتناقل وسائل الإعلام خبراً مختلقاً لا أساس له من الصحة ويتم تداوله على نطاق واسع، فقد نشرت صحيفة الصباح تقريرا قيل عنه إنه حوار مع رئيس هيئة النزاهة، حسن الياسري، يشير فيه إلى نواب رئيس الجمهورية الثلاثة، ويتهمهم بالكسب غير المشروع ، وإحالة الموضوع إلى القضاء".

وأضاف حازم أن "هذا الفعل غير المسؤول يكشف الضعف وعدم المهنية في اتهام رموز وطنية من دون دليل و من دون تأكد من مصدر الخبر، الأمر الذي دفع هيئة النزاهة إلى إصدار التكذيب والاعتذار من السادة نواب رئيس الجمهورية كما أصدر القضاء بياناً يكذب فيه هذا الخبر العاري عن الصحة".

وطالب حزب النجيفي بأن "لا يمر هذا الفعل من دون حساب وتحقيق، لأنه يشير إلى استهداف سياسي واضح، وبث إشاعات مغرضة لا تخدم البلد في شيء بل على العكس فهي تعمل على هدم الثقة".

كسرُ النصاب يحوّل الجلسة إلى تشاوريّة

البرلمان يبدأ عطلته التشريعيّة بعد فشله بإقرار الموازنة

□ بغداد / المدى

بدأ مجلس النواب عطلته التشريعية، أمس، بعد أن عجز عن تحقيق النصاب القانوني لمناقشة موازنة ٢٠١٨، مقرراً استئناف مناقشتها مطلع العام المقبل، أو عقد جلسة استثنائية في حال التوصل الى صيغة توافقية.

وأحال رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨، الى اللجنة المالية لغرض النظر في اعتراضات بعض الكتل النيابية حول التخصيصات التي تضمنتها، والتوصل الى صيغة نهائية لعرضها على القراءة الاولى.

جاء ذلك خلال جلسة تشاورية عقدها البرلمان، امس الاحد، برئاسة الجبوري، بعد ان أدى عدم تحقق النصاب القانوني الى إجهاض الجلسة الاستثنائية المقررة أمس. وخصصت الجلسة لمناقشة التعامل مع مشروع قانون الموازنة للسنة المالية ٢٠١٨.

وفي مستهل الجلسة، أشار رئيس البرلمان الى وجود اعتراضات من قبل كتل نيابية او ممثلي بعض المحافظات على مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية بعد وصوله الى المجلس.

وشدد الجبوري على الحاجة لاتخاذ موقف بشأنها، إما بالمضي بقراءتها أو إعادتها إلى الحكومة لإدخال تعديلات، أو إحالتها الى اللجنة المالية لغرض تقديم ملاحظات بهذا الخصوص.

وأبدى نواب اعتراضهم على إعادة الموازنة الى الحكومة وتعطيل إقرارها. إذ دعت النائبة ماجدة التميمي الى قراءة الموازنة ومن ثم إجراء التعديلات عليها بعد تقديم الملاحظات الى اللجنة المالية.

بدوره دعا النائب إبراهيم بحرالعلوم الى عدم تكرار التجارب الماضية وحساب الضرر الذي تسببه إعادة الموازنة الى الحكومة، معتبرا أن أي تلكؤ في الموازنة سيؤدي الى تعطيل عمل شركات النفط الاجنبية ويؤدي الى خفض الواردات المالية الناجمة عن الإنتاج النفطي.وفي إطار الاعتراضات حول بنود الموازنة، أكد النائب خلف عبدالصمد أن المحافظات المنتجة للنفط لم تحصل على حقوقها، داعياً الى إعادة الموازنة الى الحكومة التي تتحمل مسؤولية تأخير إرسال الموازنة الى مجلس النواب.

بدورها دعت النائبة ساجدة محمد الى توفير درجات وظيفية للخريجين ضمن الموازنة وتضمينها رواتب عناصر الاجهزة الأمنية العائدين الى وظائفهم.

إلى ذلك، قدم النائب صلاح الجبوري مقترحاً، خلال الجلسة، يقضي بجمع ملاحظات الكتل الخاصة بالموازنة وتسليمها الى اللجنة المالية، وإجراء لقاء مع رئيس مجلس الوزراء واعتماد المقترحات الدستورية منها لغرض تعديلها قبل المضي باتجاه القراءة الاولى.من جانبها، أكدت النائبة حنان الفتلاوي عدم وجود رغبة لدى مجلس النواب بتعطيل إقرار الموازنة، مشيرة الى وجود ملاحظات لدى ممثلي محافظات الوسط والجنوب أسوة بالمحافظات الاخرى بشأن مشروع قانون الموازنة الاتحادية.

وحول حصة إقليم كردستان في الموازنة، قالت النائبة آلا طالباني إن "صلاحيات مجلس النواب بشأن تعديل الموازنة محدودة"، منوهة إلى أن "حكومة إقليم كردستان أبدت استعدادها للتفاوض بشأن رواتب موظفي الإقليم مما يتطلب إدخال ممثل عنها في اللجنة الحكومية الخاصة بتدقيق أعداد موظفي الإقليم".

وفي ختام الجلسة، أعلن الجبوري إحالة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٨ الى اللجنة المالية لجمع الاعتراضات التي ذكرت او التي تقدم مكتوبة من الجميع.

وخولت رئاسة البرلمان اللجنة للمناقشة مع الحكومة بشأن مشروع قانون الموازنة وإعداد الصيغة النهائية له، وأن يتمإ هيئة رئاسة المجلس من أجل تحديد جلسة استثنائية لعرضه.

الجبوري يبحث مع بابير الأزمة بين بغداد وأربيل

□ بغداد / المدى

شدّد رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أمس، وأمير الجماعة الإسلامية الكردستانية علي بابير على اعتماد الحوار بين بغداد وأربيل بشأن أزمة الاستفتاء.

وذكر بيان لمكتب رئيس البرلمان، تلقت (المدى) نسخة منه، إنه استقبل، يوم الاحد، علي بابير أمير الجماعة الإسلامية الكردستانية والوفد المرافق له".

وأضاف البيان "جرى خلال اللقاء استعراض الاوضاع على الساحة العراقية، وتحديات المرحلة الراهنة وسبل التعاون الجمعي للاتفاق على حلول تدعم الاستقرار الدائم وتؤمّن حياة كريمة لجميع العراقيين".

وبحث الجبوري مع بابير "الازمة بين حكومتي بغداد والإقليم، وأهمية بلورة رؤية مشتركة لمرحلة ما بعد داعش، وتفعيل عوامل التنمية الاقتصادية وتطوير الواقع الخدمي والمعيشي للمواطنين العراقيين في جميع المناطق".

وشدد الجبوري وبابير على "ضرورة تغليب لغة الحوار في حل جميع المشاكل العالقة، ووضع حد للأزمات المتنامية عبر الشروع بمباحثات حقيقية تهدف الى اتفاقات نهائية ترضي الجميع وتصب في مصلحة العراقيين".وتشترط بغداد الحوار مع أربيل، إلغاء نتائج الاستفتاء الذي أجري في أيلول الماضي والتسليم الى الدستور في حل المسائل الخلافية. وكشف رئيس الجمهورية فؤاد معصوم في وقت سابق، عن مباحثات فنية بين المركز والإقليم تمهيداً لبدء المفاوضات حول القضايا الخلافية، بينها المناطق المتنازع عليها والمنافذ الحدودية.